



(محمد هاشم)

جانب من الحضور خلال مؤتمر «الاستثمار الكويتي - الهندي»



السيدة وفاء القطامي وضرار الغانم ومحمد العنزي والسفير الهندي د.ادراش سويكا وغانم الغنيان وصالح السلمي خلال المؤتمر

خلال انطلاق مؤتمر «الاستثمار الكويتي - الهندي».. تحت شعار «إطلاق العنان لأوجه التآزر»

12,5 مليار دولار حجم التبادل التجاري بين الكويت والهند



صالح السلمي



السفير الهندي د.ادراش سويكا



محمد العنزي



ضرار الغانم

■ **صالح السلمي: الاستثمارات الكويتية لعبت دوراً مهماً في تعزيز العلاقات الثنائية.. لتتجاوز 5,5 مليارات دولار**

الاستثمار صالح السلمي أن الهند شريك موثوق للكويت، وقد نمت هذه الشراكة أقوى على مر السنين. وأشار إلى أن الهند تعد اليوم من أكبر الشركاء التجاريين للكويت، حيث تجاوزت التجارة الثنائية 12 مليار دولار خلال عام 2022، كما أن الكويت تعتبر واحدة من أكبر موردي الطاقة للهند، مشدداً على أن «الاتحاد» يلتزم بدعم وتعزيز فرص الاستثمار التي يمكن أن تحقق النمو الاقتصادي المستدام والازدهار.

نسبة عالية

واضاف: «لعبت الاستثمارات الكويتية دوراً مهماً في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين والتي تجاوزت 5,5 مليارات دولار. كانت هيئة الاستثمار الكويتية والكيانات الكويتية الأخرى في طليعة هذه الموجة الاستثمارية، ما ساهم في التقدم الاقتصادي والتنمية في الهند».

وأشار إلى أن مؤتمر الاستثمار الهندي الكويتي يوفر منصة فريدة للمستثمرين ورجال الأعمال والشركات من كلا البلدين لاستكشاف مختلف الفرص الاستثمارية المتاحة وتعزيز الشركات التي يمكن أن تعود بالنفع المتبادل على كلا البلدين.

اقتصادية أقوى بين الهند والكويت.

تعزيز التعاون التجاري

بدوره، قال رئيس مجلس إدارة المركز المالي الكويتي وعضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت ضرار الغانم إن العلاقات التجارية بين الكويت والهند قد ارتفعت بشكل ثابت ومتسارع على مدى السنوات الماضية، لافتاً إلى أن الهند تعتبر أحد أهم الشركاء التجاريين للكويت حيث إنها رابع الدول المصدرة إلى الكويت. وأضاف الغانم: سنعمل على تعزيز أواصر التعاون التجاري الثنائي بين البلدين لتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي المتبادل.

شريك موثوق

ومن جهته، أكد رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات

من أفضل مناطق الاستثمار عالمياً، حيث استطاعت استقطاب نحو 800 مليار دولار كاستثمارات خارجية خلال العشر سنوات الماضية، وخلال العام الماضي وحده استقطبت أكثر من 80 مليار دولار، مشيراً إلى التسهيلات التي تقدمها الهند لجذب المستثمرين الكويتيين من حيث التشريعات والقوانين الجاذبة والتي تسهل دخول وخروج الاستثمارات وحرية تنقل الأموال. وقال سويكا: نمت الشراكة الاقتصادية للهند بشكل كبير مع دول منطقة الخليج خلال السنوات القليلة الماضية، ونتوقع تطورات إيجابية فيما يتعلق بمفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، وكل هذا يوفر إمكانيات أكبر لشراكة

استقطاب الاستثمارات

وأوضح أن الهند تعتبر

■ **محمد العنزي: الكويت حالياً تعد الأسرع نمواً بتحسين بيئة العمل.. إصدار الرخص التجارية يحتاج 24 ساعة فقط**

الهندي لدى البلاد د.ادراش سويكا أن مؤتمر الاستثمار الهندي - الكويتي ليس حدثاً عادياً للترويج للاستثمار، ولكنه فرصة مواتية لتنشيط عملية النمو الاقتصادي، ويعود ذلك للرؤية المستقبلية للكويت لتحويلها إلى مركز مالي وتجاري في المنطقة جاذب للاستثمارات الأجنبية من خلال خلق مناخ استثماري ملائم والاستفادة من القوانين والتشريعات التجارية والاقتصادية، وفتح المجال أمام المستثمر الأجنبي للاستثمار بالكويت، والإسفادة من المزايا التي تقدمها هيئة تشجيع الاستثمار المباشر للمستثمرين الأجانب.

تعاون تجاري تاريخي

من جانبه، قال السفير

■ **ضرار الغانم: الهند أحد أهم الشركاء التجاريين للكويت ورابع الدول المصدرة لنا.. ونهدف إلى تعزيز التعاون الثنائي**

عن خدمة تأسيس الشركات المساهمة خلال يومين».

بيئة استثمارية مستقرة وأمنة

وحول أسباب هجرة بعض المستثمرين الكويتيين للاستثمار في الدول الأخرى، أوضح العنزي أن البيئة الاستثمارية الكويتية لا ينقصها القانون ولا الفكر، وهناك عدد من الصعوبات الهيكلية التي تمت معالجتها عن طريق اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال برئاسة الشيخ د.مشمع الجابر، مشدداً على أن الكويت منطقة استثمار مستقر وآمن، مبيهاً أن الدولة تعمل الآن على معالجة موضوع نقص الأراضي من خلال منظومة متكاملة تذلل الصعوبات وتضمن الاستقرار لأي استثمارات في الكويت.

إسامة دياب

أكد وكيل وزارة التجارة والصناعة بالتكليف محمد العنزي أن الهند تعتبر من أكبر الاقتصادات في العالم وأسرعها نمواً في عدد السكان بمساحات واسعة وشاسعة وبإمكانيات اقتصادية ضخمة، لافتاً إلى أنها تتمتع بفرص استثمارية عظيمة وقوانين جاذبة للاستثمار. وأضاف العنزي خلال انطلاق فعاليات مؤتمر «الاستثمار الكويتي - الهندي».. تحت شعار «إطلاق العنان لأوجه التآزر»، قائلاً: «نطمح من خلال هذا المؤتمر إلى أن يكون هناك استثمارات متبادلة وأن يكون للكويت قدم في السوق الهندي للانطلاق إلى منطقة آسييا الوسطى، وهذا ما نطمح له الكويت من خلال رؤيتها 2035».

وأضاف، بالقول: «لدينا الإمكانيات الكبيرة والريادة والاستقرار القانوني، لافتاً إلى عدد من الصعوبات جار معالجتها، في حين تمت معالجة صعوبات أخرى، كاشفاً عن أنه سيتم الإعلان

خطوات جادة لتحسين بيئة الأعمال الكويتية

ذكر محمد العنزي أن الكويت قامت باتخاذ العديد من الخطوات لتحسين بيئة الأعمال في البلاد، ومنها: 1 - تبسيط إجراءات تأسيس الشركات وتقليل الوقت والجهد المطلوبين للحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة للعمل، وأصبح كل شيء عن طريق البوابات الرقمية للرخص التجارية. 2 - تحسين القوانين واللوائح المتعلقة بالأعمال وتبسيطها لجعلها أكثر شفافية وسهولة في فهمها وتطبيقها ومن أهمها إصدار قانون جديد للسجل التجاري.

3 - توفير الدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتشجيع ريادة الأعمال وتوفير فرص العمل من خلال الصندوق الوطني لتنمية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. 4 - العمل على توفير أراض صناعية للمصانع المحلية وتوفير فرض عمل. 5 - توسيع الإنفتاح الاقتصادي وتعزيز العلاقات التجارية مع دول أخرى لتعزيز التبادل التجاري وتوفير فرص الاستثمار وتبادل الخبرات المطلوبة لتحسين جودة بيئة الأعمال.

تعزيز جاذبية الكويت للاستثمارات المحلية والأجنبية

أشار محمد العنزي إلى أن تحسين بيئة الأعمال في الكويت جعلها أكثر جاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية، مضيفاً أن الكويت تمتلك العديد من المقومات التي تجعلها مركزاً إقليمياً للتجارة في المنطقة، ويدعم هذا التوجه رؤية الكويت 2035، ومن أهمها: الموقع الجغرافي المميز للكويت - الإطار القانوني والدستوري للكويت يجعلها وجهة جاذبة للمستثمر الأجنبي وهذا يعطي ضمانات إضافية وحماية للاستثمارات.

للاستثمارات. - يعزز الإطار القانوني والدستوري في الكويت الاستقرار السياسي، ما يساهم في جعل الكويت بيئة جاذبة للأعمال التجارية. - جميع هذه المقومات تهدف إلى جذب رأس المال الأجنبي وفق قانون 116 لسنة 2023، والذي يعطي المستثمر الأجنبي العديد من المميزات مثل الإعفاءات من ضريبة الدخل والإعفاء من كل توسع في الكيان الاستثماري بالإضافة إلى العديد من المميزات.

الموقع الجغرافي المميز للكويت - الإطار القانوني والدستوري للكويت يجعلها وجهة جاذبة للمستثمر الأجنبي وهذا يعطي ضمانات إضافية وحماية للاستثمارات.

توصية طالب بها المشاركون في برنامج تنظمه «الفاو» بالتعاون مع «الزراعة» على مدار 4 أيام

تأهيل المهندسين الزراعيين لمكافحة السوسة الحمراء



جانب من الدورة التدريبية

أو إدارية أو شخصية، على أن يتم تطبيق الشروحات للمتدربين عملياً. وقد أسس مركز «كونا» للقرات الإعلامية في ديسمبر 1995، ويعتبر من أعرق مراكز التدريب الإعلامية، وقدم مئات برامج التدريب في مجالات إعلامية مختلفة. ويعمل المركز على زيادة مهارات العمل الصحافي المهني والإرتقاء بالمحتوى الإعلامي والتقريب بين النظرية والتطبيق بمجال كتابة المواد الإعلامية.

بدأ مركز «كونا» للتدريب الإعلامي أمس الاثنين برنامجاً تدريبياً بعنوان «دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع التجارية» يركز على تهيئة المهتمين لإنشاء مشاريع تجارية وفق الطرق السليمة. ويتناول البرنامج، الذي يحاضر فيه أستاذ الاقتصاد بجامعة الخليج والتكنولوجيا د.أسامة الفلاح، خطوات تأسيس المشروع التجاري ومدى إمكانية تطبيقه وكيفية التمييز في سوق المنافسين وطرق تنظيم الأفكار بشأن إنشاء مشروع تجاري وتطبيقها بطريقة سليمة وتقليل نسبة الأخطاء وزيادة كفاءة الإنتاج. وتعتني محاور البرنامج الذي يستمر ثلاثة أيام ببحث فكرة دراسة الجدوى والفائدة المرجوة والنتائج المتوقعة منها وأثرها الإيجابي في المشاريع سواء كانت تجارية

الوقاية والاكتشاف لسوسة النخيل الحمراء التي تهدد إنتاجية نخيل التمر وزراعات واستثمارات قطاع النخيل بالإضافة إلى التركيز على التدريب العملي حول الإدارة المتكاملة لسوسة النخيل الحمراء. وخلال الجلسة الافتتاحية، أوضح المسؤول الإقليمي لوقاية النبات في المكتب الإقليمي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة د.فاثر ياسين أن منطقة الشرق الأدنى

وشمال إفريقيا تهيم على إنتاج وتجارة التمر، حيث يقع حوالي 75٪ من المساحة العالمية البالغة 1,35 مليون هكتار لنخيل التمر في المنطقة، وينتج أكثر من 77٪ من الإنتاج العالمي البالغ حوالي 9,2 ملايين طن وذلك في 2020 في المنطقة.



صورة جماعية للمشاركين في الفعاليات

لحصر الآفات الزراعية عامة بجانب آفات النخيل. وذكروا أن أهمية البرنامج راجعة إلى قدرته على رفع مهارات وكفاءة وقدرات المهندسين الزراعيين والمشرفين الزراعيين وزيادة الوعي لديهم من خلال طرق

من منظمة «الفاو» التي تدعّم البرامج الوطنية في كل الدول لمكافحة سوسة النخيل الحمراء وإدارة هذه الآفة بمنع دخولها أو الحد من انتشارها والسيطرة عليها، متطعين إلى بداية تشغيل وتفعيل مكتب المنظمة في الكويت، وتبني مشروع

أولويات الكويت للحفاظ على تطوير إنتاجية نخيل التمر، مشيرين إلى أن إعداد البرنامج التدريبي لميسري مدارس المزارعين الحقليّة في التعامل مع آفات النخيل وعلى وجه الخصوص سوسة النخيل الحمراء مبادرة طيبة

محمد راتب

شدد المشاركون في برنامج تدريب ميسري مدارس المزارعين الحقليّة على إدارة آفات النخيل على مكافحة سوسة النخيل الحمراء لتطوير الإنتاج وحصر الآفات الزراعية ومنع التهديدات التي تتعرض لها الزراعات الخاصة بقطاع النخيل. جاء ذلك خلال انطلاق البرنامج في فندق سفير مارينا السالمية، على مدار 4 أيام والذي تنظمه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة البرنامج الإقليمي لإدارة سوسة النخيل الحمراء في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، بالتعاون مع الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية. وبين المشاركون أن موضوع حشرة سوسة النخيل الحمراء يحتل موقعا متقدما ضمن